

متطلبات إعداد تقرير محافظ الحسابات في الجزائر على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق NAA 700
-دراسة حالة عينة من المهنيين-

**Requirements for the preparation of the auditor's report in Algeria
in light of the Algerian Standard of auditing NAA 700
-case study of a sample of professionals-**

ط.د بن ستي لزرق¹، أ.د غريسي العربي²

¹ جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر - (الجزائر)، lazreg.bensetti@univ-mascara.dz

² جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر - (الجزائر)، l.ghrissi@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2025/06/03

تاريخ القبول: 2025/05/19

تاريخ الاستلام: 2025/03/25

Abstract:

This study aims to address Algerian Auditing Standard 700 "Establishment of Opinion and Audit Report on Financial Statements", which relies on a case study of conducting semi-directed interviews with a group of professionals from the Legal Auditors.

The study found a commitment by the Legal Auditors to the model of standard 700 for the format and various elements of the report, in addition to the fact that Algerian audit standard 700 of a set of rules that contribute to the preparation of quality reports.

Keywords: External Auditing, Legal Auditors, audit report; Algerian Standard of auditing NAA700.

Jel Classification Codes : M49 ،M42 .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 " تأسيس الرأي وتقرير التدقيق عن الكشوف المالية"، تم الاعتماد على دراسة حالة متمثلة في إجراء المقابلات شبه الموجهة مع مجموعة من المهنيين من محافظي الحسابات.

توصلت الدراسة إلى وجود التزام من محافظي الحسابات بالنموذج الذي جاء به المعيار رقم 700 لشكل التقرير ومختلف العناصر التي يحتويها، بالإضافة إلى أن المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يقوم على تحديد مجموعة من القواعد التي تساهم في إعداد التقارير ذات جودة.

كلمات مفتاحية: التدقيق الخارجي، محافظ الحسابات، تقرير التدقيق، المعيار الجزائري للتدقيق NAA700.

تصنيفات JEL: M49 ،M42 .

1. مقدمة

إن مهنة التدقيق المحاسبي القانوني ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية يفرضها القانون لمصلحة جل الأطراف المستفيدة، يتوقع من هذه المهنة تقديم خدمات بمستوى عال من الكفاءة لضمان المصداقية وما تتركه من أثر إيجابي للمستفيدين من خدماتها. وعليه فإن عمل المدقق بصفة عامة ينصب على إعداد التقرير النهائي الذي يعتبر حوصلة لما قام به من عمليات فحص ورقابة، ولما دونه من نقاط سواء كانت إيجابية أو سلبية، والذي يوجهه إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة محل التدقيق والمستفيدة من التقرير، يعبر فيه عن المركز المالي للمؤسسة.

ومن خلال الأهمية التي يحظى بها التقرير النهائي للمدقق وجب على المدقق اتباع المعايير اللازمة والخاصة لإعداداته سواء من حيث الشكل أو المضمون. في هذا السياق، نجد أن المشرع الجزائري أصدر مجموعة من النصوص القانونية والمعايير التي تسمح للمدقق بإعداد تقرير نهائي ذو جودة ومن أهمها نجد المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق عن الكشف المالية" ضمن الحزمة الثانية من خلال المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11.

1.1 الإشكالية

بناء على ما تم ذكره، تمحورت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يلتزم محافظ الحسابات في الوسط المهني الجزائري بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق NAA 700 في إعداد التقرير النهائي للتدقيق؟

2.1 الأسئلة الفرعية

تفرعت عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك اطلاع من قبل محافظ الحسابات لعناصر المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700؟
- هل يلتزم محافظ الحسابات في الجزائر بالواجبات المطلوبة التي جاء بها المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700؟

3.1 الفرضيات

كإجابات أولية تم صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

- يوجد اطلاع كامل لدى محافظ الحسابات للعناصر التي نص عليها المعيار رقم 700.
- يلتزم محافظ الحسابات بالواجبات المطلوبة المنصوص عليها في المعيار رقم 700.

4.1 منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة، والإجابة على إشكالية الدراسة ومعالجة الفرضيات قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع محافظ الحسابات في الجزائر واعداده لتقرير التدقيق وذلك على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق NAA700، وتم الاعتماد أيضا على دراسة حالة متمثلة في إجراء المقابلات شبه الموجهة مع مجموعة من المهنيين من محافظي الحسابات في الجزائر.

5.1 دراسات سابقة

- تناولت دراسة (عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون) بعنوان "الختوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر"، والمنشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عام 2017، مدى توافق تقارير محافظ الحسابات مع معايير التدقيق الدولية الخاصة بتقارير تدقيق القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى أن هذه التقارير تتميز بغنى معلوماتي يساهم في تعزيز الإفصاح، مما يساعد المستخدمين في تحليل وقراءة القوائم المالية بوضوح.

- ناقشت دراسة (شوارب خليفة وعجيلة محمد)، المنشورة عام 2023 في مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جودة تقارير محافظ الحسابات في ضوء تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700. وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير هذا المعيار على جودة التقارير الصادرة عن محافظي الحسابات. وقد توصلت إلى أن الالتزام بعناصر التقرير المحددة في المعيار NAA700 ، إلى جانب الخصائص المهنية المطلوبة، أسهم بشكل كبير في تحسين جودة تقارير التدقيق..

2. مهنة التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق مهنة اقتصادية واجتماعية تخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة محل التدقيق لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.

1.2 مفهوم التدقيق الخارجي

بعد التدقيق الخارجي من بين الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية ومختلف الهيئات للتأكد من مصداقية وعدالة القوائم المالية، ورغم تعدد تعاريف التدقيق الخارجي إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي يسعى الى تحقيقها، نذكر منها:

- عرّفت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1972 عملية التدقيق على أنها إجراء منهجي يهدف إلى جمع أدلة إثبات حول نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، ثم تقييمها بموضوعية لتحديد مدى توافقها مع المعايير المحددة، ومن ثم إيصال النتائج إلى الجهات المعنية (الشحنة ر.، 2015).
- عرّفه غسان فلاح المطارنة (2009) بأنه عملية فحص منتظمة يجريها مختص محايد للدفاتر والسجلات، بهدف جمع الأدلة والقرائن اللازمة لتقديم رأي مهني موضوعي حول مدى تعبير القوائم المالية عن الواقع، وكفاءة الإدارة في استثمار الموارد المتاحة لديها (المطارنة، 2009).
- يتضمن أيضاً إجراء فحص منهجي ونقدي لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المالية، وتدقيق المستندات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة الخاضعة للتدقيق، بهدف جمع الأدلة وتقييمها بموضوعية، وذلك للوصول إلى رأي في محايد بشأن مدى عدالة وموثوقية القوائم المالية (عبايبية و بشونده، 2021).
- من خلال مجمل التعاريف نستخلص أن التدقيق الخارجي يتمثل في عملية الفحص الانتقادي للسجلات المحاسبية وجمع أدلة الإثبات بطريقة موضوعية المتعلقة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، هذه المهمة يقوم بها مهني مستقل ومحايد بالاعتماد على مجموعة المعايير والقواعد المهنية، بهدف التحقق من صحة القوائم المالية وابداء الرأي حولها في تقرير نهائي.

2.2 أهمية التدقيق الخارجي

تتجلى أهمية التدقيق من أهمية المهنة حيث تقدم خدمة إضفاء الثقة بالقوائم والتقارير المالية لفائدة مختلف الأطراف ذات العلاقة من مساهمين حاليين ومستقبليين، مقرضين، إدارة الضرائب، المؤسسات المالية وغيرهم، إذ نجد جميع هؤلاء المستخدمين بحاجة لاتخاذ القرارات المختلفة وهذا يعتمد على المعلومات المتاحة من خلال هاته القوائم ليس هذا وحسب بل مدى تمثيل هذه المعلومات للمصدقية وتعبيرها عن الواقع المالي الحقيقي (الخطيب و وآخرون، 2009).

3.2 أنواع التدقيق الخارجي

تتم مزاولة مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر عن طريق ثلاثة أصناف مهنية (بوتين، 2008): مهنة الخبرة المحاسبية (تمارس من طرف الخبير المحاسبي)، مهنة التدقيق القانوني (تمارس من طرف محافظ الحسابات) ومهنة الخبرة القضائية (تمارس من طرف الخبير القضائي). ونوضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أنواع التدقيق الخارجي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على محمد بوتين، المراقبة ومراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، 2008، بتصرف.

3. مهنة محافظ الحسابات

تتم ممارسة مهنة التدقيق بالجزائر من قبل محافظ الحسابات باعتباره مدققا قانونيا، والخبير المحاسبي الذي يتمتع بدوره بصفة محافظ حسابات في نفس الوقت باعتباره مدققا تعاقديا، وفقا للقانون المنظم للمهنة.

1.3 مفهوم محافظ الحسابات

- وفقاً للمادة 22 من القانون 10-01، يُعرّف محافظ الحسابات على أنه شخص يمارس مهامه بشكل منتظم وباسمه الخاص، متحملاً مسؤوليته الكاملة عن التصديق على دقة الحسابات المالية للشركات والهيئات، وضمان انتظامها والتزامها بالتشريعات المعمول بها (القانون 10-01، 2010).
- وفقاً للمادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري، تتولى الجمعية العامة العادية للمساهمين تعيين محافظ حسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول

الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. وتتمثل مهمتهم الأساسية، دون أي تدخل في إدارة الشركة، في فحص الدفاتر والمستندات المالية والتأكد من انتظام الحسابات (القانون التجاري، 2007).

من خلال ما تم ذكره، محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل مسجل على مستوى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، توكل إليه مهمة التدقيق القانوني من أجل إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية يتم اعتماد من طرف الوزير المكلف بالمالية.

2.3 شروط مزاوله مهنة محافظ الحسابات

ينص القانون المحاسبي على مجموعة من الشروط التي يجب استيفائها لممارسة مهنة محافظ الحسابات، وأبرزها الحصول على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية (القانون 10-01، 2010)، وتشمل الشروط الأخرى ما يلي:

- أن يكون حاملاً للجنسية الجزائرية؛

- الحصول على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛

- التمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية؛

- عدم صدور أي إدانة جنائية أو جنحة محلة بنزاهة المهنة وشرفها؛

- الحصول على اعتماد من الجهة المختصة في وزارة المالية، والتسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛

- أداء اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة 06 من هذا القانون.

3.3 طريقة تعيين محافظ الحسابات

تحدد المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الإجراءات الخاصة بتعيين محافظ الحسابات، حيث تُلزم شركة المساهمة بتعيينه عبر الجمعية العامة للمساهمين. وبموجب المادة 26 من القانون 10-01، يتم اختيار محافظ الحسابات من بين المهنيين المسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وذلك من قبل الجمعية العامة أو الهيئة المخولة باتخاذ القرارات، بشرط الحصول على موافقة الكتابية والالتزام بدفتر الشروط. تُحدد مدة تعيينه بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ولا يجوز إعادة تعيينه بعد ولايتين متتاليتين إلا بعد مرور ثلاث سنوات (القانون 10-01، 2010). ويُميز القانون بين ثلاث حالات لتعيين محافظ الحسابات، لكل منها شروطها وإجراءاتها الخاصة وهي:

1.3.3 التعيين في القانون الأساسي

وفقا لأحكام المادة 609 من القانون التجاري، يعين مندوبوا الحسابات (محافظي الحسابات) في القوانين الأساسية للمؤسسة من خلال الجمعية التأسيسية (القانون التجاري، 2007).

2.3.3 التعيين من طرف الجمعية العامة

تضمنت المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات: على أنه يتم اعداد دفتر الشروط الخاص بتعيين محافظ الحسابات من قبل مجلس الإدارة أو الهيئة المؤهلة من طرف الجمعية العامة (المرسوم التنفيذي 11-32 الصادر في 27 يناير، 2011).

3.3.3 التعيين من طرف المحكمة

وفقاً للمادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، في حال عدم تعيين محافظ الحسابات من قبل الجمعية العامة، أو في حالة وجود عائق يمنع مباشرة مهامه، أو رفض أحد المندوبين المعينين أو أكثر، يتم تعيينه بقرار صادر عن رئيس المحكمة بناءً على طلب مجلس الإدارة (القانون التجاري، 2007).

4.3 مهام محافظ الحسابات ومسؤولياته

يضطلع محافظ الحسابات عدة مهام حددها القانون 10-01، كما يتحمل عدة مسؤوليات.

1.4.3 مهام محافظ الحسابات: حددها القانون 10-01 من خلال المادة 23 وتمثل (القانون 10-01، 2010):

- يُقرّر بأن الحسابات السنوية معدّة بشكل منظم ودقيق، وتعكس بصدق نتائج العمليات المالية للسنة الماضية، كما تعبر بوضوح عن الوضعية المالية للكيان؛
- يقوم بمراجعة الحسابات السنوية للتحقق من دقتها ومدى توافقها مع المعلومات الواردة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين.
- يقدم تقريراً خاصاً يتضمن رأيه بشأن إجراءات الرقابة الداخلية التي أقرها مجلس الإدارة.
- يقوم بتقييم شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة الخاضعة لمراقبته والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين تلك المؤسسات والهيئات التي يمتلك القائمون على إدارتها أو مديرو الشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة فيها.

- اخطار المسيرين والجمعية العامة أو الجهة المختصة بأي نقص يكتشفه قد يؤثر سلبيًا على استمرارية نشاط المؤسسة.
- تشمل هذه المهام تدقيق القيم والوثائق الخاصة بالشركة أو الهيئة، والتحقق من مدى امتثال المحاسبة للمعايير المعمول بها، مع الالتزام بعدم التدخل في عمليات التسيير.
- وفقًا للمادة 24 من القانون 01-10 فإنه يتولى محافظ الحسابات أيضًا التحقق من دقة وانتظام الحسابات المدعمة والمدجة، والتأكد من تمثيلها الصادق للواقع، وذلك استنادًا إلى الوثائق المحاسبية وتقارير محافظي الحسابات على مستوى الفروع أو المؤسسات التابعة لنفس مركز القرار.
- 2.4.3 مسؤوليات محافظ الحسابات:** وفقًا للقانون 01-10 من خلال المادة 59، يُسند إلى محافظ الحسابات واجب تحمل المسؤولية العامة عن أداء مهامه، مع التزامه بتوفير الوسائل اللازمة دون ضمان تحقيق نتائج محددة (القانون 01-10، 2010). وتندرج مسؤولياته ضمن ثلاثة أنواع رئيسية: المسؤولية المدنية، المسؤولية الجزائية، والمسؤولية التأديبية، والتي سيتم تفصيلها فيما يلي:
- **المسؤولية المدنية:** تنص المادة 61 على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء قد يرتكبها أثناء أداء مهامه تجاه الكيان الخاضع لمراقبته. كما يُعتبر مسؤولًا بالتضامن تجاه هذا الكيان أو أي طرف ثالث عن أي ضرر ناتج عن انتهاك أحكام هذا القانون. (القانون 01-10، 2010).
- **المسؤولية الجزائية:** وفقًا للمادة 62، يكون محافظ الحسابات مسؤولًا جزائيًا عن أي تقصير في تنفيذ التزاماته القانونية (القانون 01-10، 2010). وتترتب هذه المسؤولية عن الأفعال التالية (بوسمحة وبرباوي، 2017):
- إدراج معلومات غير صحيحة في التقرير الذي يقدمه بشأن الوضعية المالية للمؤسسة.
- إعداد تقرير يتعارض مع الحقيقة أو التصديق على معلومات غير صحيحة تخص المؤسسة.
- تزوير أو التلاعب في السجلات والوثائق المحاسبية للمؤسسة الخاضعة للتدقيق.
- الإخلال بواجب السرية المهنية تجاه العميل.
- **المسؤولية التأديبية:** في مفهوم المادة 63، يخضع محافظ الحسابات للمسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالته من منصبه، وذلك في حالة ارتكابه أي مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي يتعلق بالقواعد المهنية أثناء ممارسة مهامه. وتشمل العقوبات التأديبية، التي تُطبق

تصاعدًا بحسب درجة الخطورة، ما يلي: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، والشطب من الجدول (القانون 10-01، 2010).

4. تقارير محافظ الحسابات

يرتكز عمل محافظ الحسابات على إعداد تقرير يلخص نتائج عمليات الفحص والرقابة التي أجراها، متضمنًا الملاحظات الإيجابية والسلبية التي استخلصها. يُوجّه هذا التقرير إلى المساهمين وكافة الأطراف المعنية، حيث يوضح من خلاله الوضعية المالية للمؤسسة الخاضعة للتدقيق. في هذا العنصر، سنتناول أهم التقارير التي يقوم بإعدادها محافظ الحسابات، وأنواعها، ومحتواها، والآجال المحددة لتسليمها إلى الجهات المختصة..

1.4 تعريف تقرير محافظ الحسابات

- يُعد التقرير "ملخصًا للنتائج التي توصل إليها محافظ الحسابات، وهو وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني لا بداء رأي فني محايد حول عدالة الوضع المالي للمؤسسة محل التدقيق، بهدف إعلام مستخدمي المعلومات المالية وخاصة المساهمين" (بوعبدة و وآخرون، 2019).

- يُعتبر تقرير محافظ الحسابات تنويجًا لعملية التدقيق السنوية، حيث يشكل وسيلة لنقل المعلومات، معبرًا بوضوح وموثوقية عن رأي المدقق بشأن القوائم المالية. يُوجّه التقرير إلى مختلف الأطراف المعنية، مثل مجلس الإدارة، المساهمين، الدولة، الموظفين، البنوك، العملاء، والموردين. كما يُعد وثيقة قانونية تؤكد قيام المدقق بواجباته، فضلًا عن كونه مصدرًا مهمًا للمعلومات التي تساعد المستفيدين في اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب (بابنات ودادي عدون، 2017).

من خلال ما تم ذكره من تعاريف يمكن القول أن تقرير محافظ الحسابات أو المدقق بصفة عامة هو عبارة عن وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني مؤهل علميا وعمليا، ييدي فيه رأيه المهني حول عدالة القوائم المالية، ويعتبر وسيلة إعلامية لمختلف الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة محل التدقيق يمكنهم من اتخاذ مختلف القرارات.

2.4 أنواع تقارير محافظ الحسابات

حسب المجلس الوطني للمحاسبة يوجد نوعين من التقارير (رواني، 2023):

1.2.4 التقارير العامة: تتمثل في تقريرين هما:

- تقرير يتضمن المصادقة، بتحفظ أو بدون تحفظ، على دقة وانتظام الوثائق السنوية وصحتها، أو في حال الضرورة، تقديم رفض مبرر للمصادقة.
- تقرير اعتماد الحسابات المدعمة أو المدججة عند الضرورة.

2.2.4 تقارير أخرى خاصة: يعد محافظ الحسابات مجموعة من التقارير الخاصة وفقاً لما نص عليه القرار

الصادر في 24 يونيو 2013، والتي تتناول مختلف الجوانب المالية والرقابية للمؤسسة. من بين هذه التقارير، نجد التقرير الخاص بالاتفاقيات المنظمة، والتقرير المتعلق بالمبلغ الإجمالي لأعلى خمسة أو عشرة تعويضات، إضافة إلى التقرير حول الامتيازات الممنوحة للمستخدمين. كما تشمل هذه التقارير تقريراً حول تطور نتائج السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة لكل سهم أو حصة في الشركة، والتقرير الخاص بإجراءات الرقابة الداخلية، إلى جانب التقرير المتعلق باستمرارية الاستغلال. علاوة على ذلك، هناك تقارير خاصة بحيازة أسهم الضمان، وعمليات رفع أو خفض رأس المال، وإصدار القيم المنقولة الأخرى، فضلاً عن التقرير المتعلق بتوزيع التسيبقات على أرباح الأسهم. كما تشمل القائمة التقرير الخاص بتحويل شركات المساهمة، والتقرير المتعلق بالفروع والمساهمات وشركات المراقبة، مما يجعل هذه التقارير أدوات أساسية لضمان الشفافية والمصادقية في المعلومات المالية للمؤسسة.

3.2.4 ابداء الرأي في التقرير العام: يوضح محافظ الحسابات أهداف وطبيعة مهمة التدقيق، مع التأكيد

على أن الأعمال المنجزة تمت وفقاً لمعايير المهنة، مما يشكل أساساً منطقياً لإبداء رأيه بشأن الحسابات السنوية. ويمكن أن يكون هذا الرأي، وفقاً لأحد الخيارات التالية (القرار الصادر في 24 جوان، 2014): رأي بالقبول، رأي بتحفظ، أو رأي بالرفض.

5. تقرير محافظ الحسابات على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق رقم NAA 700

تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق من خلال إقرار 16 معيار ضمن أربعة مقررات وكل مقرر يحتوي على 04 معايير خلال سنة 2016 إلى غاية 2018 وضعت حيز التنفيذ على المستوى المحلي على جميع أشكال مهام التدقيق سواء كانت قانونية أم تعاقدية، هذه المعايير تمكن المهنيين بالقيام بمهامهم بكل مصداقية وشفافية. وخلال سنة 2024 تم إصدار 9 معايير أخرى في ثلاث مقررات كل مقرر يحتوي على

ثلاثة معايير، أي بمجموع 25 معيارا جزائريا للتدقيق وضعت حيز التنفيذ على المستوى المحلي على جميع أشكال مهام التدقيق سواء كانت قانونية (التي يمارسها محافظ الحسابات أم تعاقدية (يمارسها الخبير المحاسبي)، هذه المعايير تمكن المهنيين بمهامهم بكل مصداقية وشفافية.

1.5 التعريف بالمعيار

يحدد المعيار التزام محافظ الحسابات بتكوين رأي بشأن البيانات المالية، بالإضافة إلى تحديد شكل ومحتوى تقرير التدقيق عند تنفيذه وفقاً للمعايير الجزائرية للتدقيق. ويشمل ذلك صياغة رأي غير معدل، حيث يؤكد المدقق أن البيانات المالية، بجميع جوانبها الجوهرية، قد أعدت وفقاً للإطار المحاسبي المعتمد (المقرر 150، 2016).

2.5 أهداف وواجبات محافظ الحسابات ضمن المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700

- تهدف مهام المدقق في هذا السياق إلى تكوين رأي مستند إلى تقييم الاستنتاجات المستخلصة من الأدلة المقنعة التي تم جمعها، بالإضافة إلى التعبير عن هذا الرأي بوضوح من خلال تقرير مكتوب يوضح الأسس التي استند إليها. وتتجلى التزامات المدقق ضمن هذا المعيار فيما يلي (المقرر 150، 2016).
- تحديد مدى امتثال إعداد البيانات المالية، بجميع جوانبها، للإطار المحاسبي المعتمد.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان قد تم الحصول على ضمانات معقولة تفيد بأن البيانات المالية، ككل، خالية من أي تحريفات جوهرية.
 - تأسيس الرأي من قبل المدقق حول ما إذا تم اعداد القوائم المالية حسب الاطار المحاسبي المطبق؛

3.5 عناصر تقرير محافظ الحسابات حسب المعيار NAA700

- حسب المعيار الجزائري للتدقيق NAA700، ينص على أنه يجب أن يكون تقرير محافظ الحسابات كتابي (أنظر الملحق رقم 01)، ويتضمن العناصر التالية (المقرر 150، 2016):
- عنوان يوضح بجلاء أن التقرير صادر عن مدقق مستقل؛
 - الجهة المستلمة للتقرير؛
 - فقرة تمهيدية: (تحديد هوية الكيان الخاضع للمراجعة، إلى جانب البيانات المالية التي شملتها المراجعة، مع تقديم ملخص لأبرز الأساليب المحاسبية المعتمدة من قبله، بالإضافة إلى المعلومات التوضيحية الأخرى، وتحديد تاريخ الإقفال أو الفترات الزمنية التي تغطيها تلك البيانات المالية المدققة)؛

- شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين: الخاصة بإعداد البيانات المالية طبقا للمرجع المحاسبي المعتمد، بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية الضروري لضمان إعداد قوائم مالية خالية من أي اختلالات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن تحايل أو عن أخطاء غير مقصودة.
- شرح لمسؤولية المدقق: المتعلقة بإبداء الرأي بشأن الكشف المالية استنادًا إلى عملية التدقيق التي أجراها.
- شرح التدقيق: يشير التدقيق إلى تنفيذ إجراءات تهدف إلى جمع وتحليل الأدلة الداعمة للمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المناسبة بناءً على تقييم المخاطر، وهو ما يعتمد على التقدير المهني للمدقق.
- تأريخ التقرير: يجب على المدقق تحديد تاريخ تقرير التدقيق بحيث لا يسبق اكتمال جمع الأدلة الكافية والملائمة التي تدعم رأيه بشأن القوائم المالية.
- عنوان المدقق: يعنون تقرير المدقق تبعاً للعنوان الذي يزاول فيه نشاطه.

6. دراسة حالة (تحليل المقابلات شبه الموجهة مع مجموعة من المهنيين المشاركين)

تمثلت دراسة الحالة في إجراء مقابلات شبه موجهة مع عينة من محافظي الحسابات ذوي خبرة في ميدان المحاسبة والتدقيق، تم اختيار طريقة المقابلات لمساعدتنا في جمع معلومات أكثر حول الموضوع بطريقة مباشرة من خلال الاحتكاك بالمهنيين ومع من هم على صلة بواقع أعمال البيئة التدقيقية بالجزائر. تم تلخيص المقابلات شبه الموجهة في المراحل التالية:

1.6 إعداد دليل المقابلة

بناءً على إشكالية الدراسة الرئيسية وصياغة الفرضيات تم إعداد دليل المقابلة تضمن معلومات حول المشاركين في المقابلة (المهنة، الخبرة المهنية)، إضافة إلى التعريف بموضوع وإشكالية الدراسة وأهم النقاط الأساسية المتمحورة حولها الدراسة (انظر الملحق 02) ونذكر منها:

- الإصلاحات الجزائرية في بيئة التدقيق؛
- تقارير محافظ الحسابات في ظل إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق؛
- صعوبات تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في الوسط المهني الجزائري.

2.6 تحليل نتائج دراسة الحالة (المقابلة شبه الموجهة)

تم جمع المعلومات بواسطة التسجيل اليدوي وبهدف تسهيل عملية تحليل نتائج الدراسة تمت إعادة صياغة المعلومات المتحصل عليها من طرف المهنيين المشاركين في شكل نص Word، تم الترميز لكل محافظ حسابات (مشارك 01، مشارك 02،... الخ) للحفاظ على سرية الهوية الخاصة بهم، كما تم الأخذ بعين الاعتبار خبرة المهنيين المشاركين حيث اختلفت من 07 إلى 15 سنة في ميدان العمل كمحافظي حسابات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: معلومات المهنيين المشاركين في المقابلة

المشاركين في المقابلة	المهنة	الخبرة المهنية بالسنوات
المشارك الأول	محافظ حسابات	07
المشارك الثاني	محافظ حسابات	10
المشارك الثالث	محافظ حسابات	15
المشارك الرابع	محافظ حسابات	12

المصدر: من اعداد الباحثين

3.6 نتائج تحليل المقابلات شبه الموجهة

تم تحليل نتائج المقابلة شبه الموجهة مع الأخذ بعين الاعتبار مواضيع الأسئلة الفرعية المكونة لكل موضوع رئيسي. وعليه تناولت نتائج المقابلة شبه الموجهة إجابات عن المحاور الفرعية التالية:

1.3.6 الموضوع الفرعي 1: إصلاحات مهنة التدقيق في الجزائر

تضمن هذا الموضوع الحديث عن أهم الإصلاحات الجزائرية في بيئة التدقيق خاصة مع إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق وذلك من خلال النقاط التالية: أهم النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، المعرفة بالمعايير الجزائرية للتدقيق ومستوى تطبيقها في الوسط المهني الجزائري والصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق. تم تلخيص أهم المعلومات التي تمت أفادتنا بها والمتفق عليها من قبل المهنيين المشاركين حول النقاط المشار إليها فيما يلي:

- صدور القانون 91-08 بتاريخ 1991/04/27 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وما تلاه من نصوص تنظيمية منظمة للمهنة (مراسيم تنفيذية وقرارات). أين كان

المهنيين من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تابعين للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. ونتيجة للإصلاحات التي باشرتها الجزائر في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال: صدور القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي وكذا القانون المنظم للمهنة 10-01 الصادر في 2010/06/29، بالإضافة إلى أحكام القانون التجاري، والقرار المحدد لمحتوى معايير التقارير الصادر بتاريخ 2013/06/24.

- القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 2010/06/29 الذي أصبح بموجبه التنظيمات الثلاث منفصلة عن بعضها وتحت وصاية وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة.

- بموجب صدور القانون 10-01 تم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة يعمل تحت وصاية وزارة المالية الذي قام بدوره بإصدار مجموعة من المعايير الجزائرية للتدقيق في شكل مقررات مستنبطة من المعايير الدولية للتدقيق.

- من خلال إجابات المهنيين المشاركين من محافظي الحسابات لاحظنا وجود تباين في اطلاعهم على الإصدارات الأربعة للمعايير من حيث المضمون والمحتوى في حين نجد أغلبية المشاركين على دراية بصدور أربعة 04 مقررات للمعايير منذ 04 فيفري 2016 باشرت الجزائر في اصدار المعايير الجزائرية للتدقيق إلى غاية 24 سبتمبر 2018 شملت 16 معيارا، بالإضافة الى المعايير الصادرة خلال سنة 2024 حيث تم إصدار ثلاثة مقررات كل مقرر يحتوي على ثلاثة معايير. وهي الآن بحجم 25 معيارا. التي تعتبر بمثابة توجيهات توحد عمل محافظي الحسابات.

- صدور معايير التدقيق الجزائرية في شكل مقررات جعلها غير ملزمة التطبيق بالإضافة إلى تأخر إصدار باقي المعايير وخاصة المعيار 200 الذي يحدد الإطار التصوري. لكن رغم ذلك تعتبر بمثابة توجيهات توحد عمل المهنيين وتمثل حماية لهم خاصة فيما يخص درجة حصولهم على الوثائق اللازمة للقيام بمهامهم.

- يعتمد محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه بصفة ضمنية على بعض معايير التدقيق الجزائرية لما لها من أهمية بالغة في إبداء رأي حول تدقيق الكشوف المالية على غرار المعيار 500 العناصر المقنعة، المعيار 510 مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية والمعيار 230 وثائق التدقيق. أما البعض الآخر رغم أهميتها إلى أنها تحتاج إلى تفسير دقيق ومعقد لبعض المصطلحات التي تحتويها خاصة باللغة العربية.

- تعتبر المعايير الجزائرية للتدقيق ذات أهمية بالغة من خلال ما تضمنته من توجيهات وإرشادات الأمر الذي لا يمنع محافظ الحسابات من فهمها واستعمالها تدريجيا رغم غياب إطار مفاهيمي لهذه المعايير من خلال

معيار التدقيق رقم 200 الذي لم يصدر لحد الآن والذي يحدد المفاهيم، قواعد الضبط وطرق العمل المتاحة.

- من بين الصعوبات التي واجهت تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق هي كالتالي: حداثة إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق وبالتالي فهمها ومواكبتها يتطلب مزيد من الوقت حتى يتسنى لممارسي المهنة إدراكها بكل تفاصيلها، غموض الذي يكتنف بعض المعايير والذي يتطلب دليل تفصيلي يتطلب تطبيق الإجراءات من خلال نماذج تطبيقية، البيئة الاقتصادية الجزائرية ومدى ملاءمتها لمعايير التدقيق الجزائرية التي هي مستوحاة من المعايير الدولية للتدقيق.

2.3.6 الموضوع الفرعي 2: تقارير محافظ الحسابات

تمحور هذا الموضوع على أهم التقارير التي يقوم بإعدادها محافظ الحسابات خلال أداء مهمة تدقيق القوائم المالية، وذلك من خلال (عرض ملفات عمل محافظ الحسابات، أنواع التقارير التي يعدها محافظ الحسابات أثناء أدائه للمهمة والنصوص القانونية التي تنظمها، مدى اطلاع محافضي الحسابات على محتوى التقارير).

وبناء على إجابات المهنيين المشاركين يمكن تلخيص أهم المعلومات المجمعة في النقاط التالية:

- يقوم محافظ الحسابات بعد قبول العهدة بالتخطيط للمهمة من خلال إجراءات يتم تقييدها في ملفات خاصة (ملف دائم وملف سنوي) بغية التأكد من جمع كل العناصر الضرورية للإدلاء برأي مدعم حول الحسابات السنوية.
- يحتوي الملف الدائم على (عموميات حول المؤسسة محل المراجعة، معلومات محاسبية ومالية للدورات السابقة، معلومات قانونية وجبائية) لها طابع الديمومة ويتم تحيينها كلما اقتضت الضرورة.
- ويتعلق الملف السنوي بالوثائق المتعلقة بالمهمة خلال السنة تبين مهام محافظ الحسابات التي ساعدته من اصدار الرأي حول انتظام القوائم المالية للدورة محل التدقيق.
- قام المجلس الوطني للمحاسبة من خلال لجنة مراقبة الجودة بتبني دليل لملفات العمل الخاصة بمحافضي الحسابات كمرجع للقيام بمهامهم من خلال محاور رئيسية في شكل بطاقات فنية من خلال دليل عملي يعتبر نموذج موحد لأداء مهمة التدقيق القانوني.

- تقارير محافظ الحسابات حددتها المادة 25 من القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2021 والمرسوم التنفيذي 11-202 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجال إرسالها والمتمثلة في:

- تقرير عام للتعبير عن الرأي حول القوائم المالية؛
- تقارير خاصة دورية (الاتفاقيات المنظمة- المبلغ الإجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات- الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين- تطور نتيجة الخمس سنوات الأخيرة- إجراءات الرقابة الداخلية).

- تقارير خاصة غير دورية (استمرارية الاستغلال- حيازة أسهم الضمان- رفع رأس المال- خفض رأس المال- إصدار القيم المنقولة- تحويل شركات الأسهم).

- يقوم محافظ الحسابات بعد الانتهاء من عملية التدقيق والفحص بإعداد تقرير يتضمن رأي بتحفظ أو بدون تحفظ على صحة وانتظام القوائم المالية أو رفض المصادقة المبرر، كما يعد مجموعة من التقارير الخاصة الواجب إعدادها وذلك طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول على غرار القانون التجاري والقانون 10-01 المتعلق بالمهنة والمراسيم المنظمة الأخرى.

3.3.6 الموضوع الفرعي 3: تقرير محافظ الحسابات على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق NAA700

عالجنا هذا المحور من خلال الأسئلة التالية التي تشابحت اجوبتها عند مختلف المهنيين المشاركين في المقابلة يتم التفصيل فيها كالآتي:

1.3.3.6 الاطلاع على مضمون المعيار NAA700

صدر المعيار الجزائري للتدقيق NAA700 ضمن الحزمة الثانية من خلال المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11. باشرت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بتنظيم دورات تكوينية من اجل شرح وتفسير محتوى هذه المعايير سمح بالاطلاع على أهم الأدوات التي يستند إليها محافظ الحسابات والواجبات المطلوبة التي يلتزم بها من اجل تأسيس رأي حول الكشوف المالية.

- الدورات التكوينية التي أطرها مهنيين ذوي خبرة عالية مكنتنا من الوقوف على أهم المصطلحات التي جاء بها المعيار رقم 700 والاطلاع عليها أكثر وفهم محتواها من خلال الواجبات المطلوبة والأهداف المرجوة.

- تعتبر العناصر التي احتواها معيار التدقيق رقم 700 مهمة وضرورية من خلال الحماية التي توفرها لمحافظ الحسابات والإرشادات التي تضمنتها من أجل تأسيس الرأي ترك لدى المهني رغبة في الاطلاع على تفاصيلها من خلال المشاركة في الدورات التكوينية والملتقيات الوطنية.

2.3.3.6 تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 عند إعداد التقرير السنوي للتعبير عن الرأي

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يقوم على تحديد مجموعة من القواعد والمعايير التي تساهم في إعداد تقارير التدقيق ذات جودة عالية، حيث أصبح لمحافظ الحسابات إدراك تام بهذا المعيار من جميع جوانبه الرئيسية المتمثلة في كيفية تأسيس وشكل الرأي حول الكشوف المالية، والفقرات التي يجب أن يحتويها تقرير محافظ الحسابات.

- خلال الدورات التدريبية والملتقيات سمحت بإعطاء الأهمية التي لا بد ان يوليها محافظ الحسابات لهذا المعيار من خلال الالتزام بالعناصر التي يحتويها أثناء إعداد التقرير العام، بالإضافة إلى التعمق في أهم العناصر التي يحتويها المعيار رقم 700 من خلال التوجيهات والإرشادات التي تضمنها وتحديد مسؤوليات كل من المسيرين الاجتماعيين ومسؤولية المدقق.

- هناك تطبيق لمحتوى ما جاء به المعيار رقم 700 وخاصة شكل تقرير محافظ الحسابات ومختلف العناصر التي يحتويها والمتمثلة في: العنوان الذي يوضح بأن التقرير صادر عن مدقق مستقل؛ الجهة المستلمة للتقرير، فقرة تمهيدية توضح (تحديد هوية الكيان الخاضع للمراجعة، إلى جانب البيانات المالية التي شملتها المراجعة، مع تقديم ملخص لأبرز الأساليب المحاسبية المعتمدة من قبله، بالإضافة إلى المعلومات التوضيحية الأخرى، وتحديد تاريخ الإقفال أو الفترات الزمنية التي تغطيها تلك البيانات المالية المدققة)، إضافة إلى شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين: الخاصة بإعداد البيانات المالية طبقا للمرجع المحاسبي المعتمد، بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية الضروري لضمان إعداد قوائم مالية خالية من أي اختلالات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن تحايل أو عن أخطاء غير مقصودة، وأيضا شرح لمسؤولية المدقق المتعلقة بإبداء الرأي بشأن الكشوف المالية استنادًا إلى عملية التدقيق التي أجراها، مع شرح التدقيق بأنه يشير إلى تنفيذ إجراءات تهدف إلى جمع وتحليل الأدلة الداعمة للمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المناسبة بناءً على تقييم المخاطر، وهو ما يعتمد على التقدير المهني

للمدقق، ثم يقوم المدقق بتحديد تاريخ تقرير التدقيق لا يسبق اكتمال جمع الأدلة الكافية والملائمة التي تدعم رأيه بشأن القوائم المالية، وأخيرا عنوان المدقق ويكون تبعا للعنوان الذي يزاوِل فيه نشاطه.

- هناك التزام بالنموذج الذي جاء به المعيار رقم 700 لشكل التقرير الذي يتم إعداده من قبل محافظ الحسابات.

3.3.3.6 الحاجة إلى إصدار معايير أخرى تدعم المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700

خلال مقابلتنا مع المهنيين المشاركين، تمت الإشارة إلى المعايير التي من شأنها دعم المعيار رقم 700 وتمثلت إجاباتهم كالتالي:

- هناك ضرورة للإسراع في إصدار المرجعية كاملة وعلى رأسها: المعيار رقم 200 المتعلق بالإطار المفاهيمي، المعيار رقم 705 "التعبير عن الرأي المعدل في تقرير المدقق المستقل" والمعيار الذي يحدد الحد الأدنى الدلالي الذي يبرر الرفض على المصادقة على الحسابات.

- صدور المعيار الجزائري للتدقيق رقم 705 "التعبير عن الرأي المعدل في تقرير المدقق المستقل" من خلال المقرر رقم 212 المؤرخ في 2024/11/18 جعل المعيار رقم 700 أكثر ملاءمة من جانب شكل الرأي في حالة ما إذا استنتج محافظ الحسابات أن الكشوفات المالية تتضمن إختلالات معتبرة من خلال العناصر المقنعة مجمعة من خلال التعبير عن ذلك برأي معدل.

- المعيار رقم 705 الذي صدر مؤخرا من خلال حزمة معايير بتاريخ 2024/11/18 الذي يعبر فيه محافظ الحسابات عن رأي معدل في تقريره عندما ليس بوسعه جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تسمح له باستنتاج أن الكشوف المالية في مجملها لا تتضمن إختلالات معتبرة.

- المعيار رقم 705 الصادر حديثا ليكمل المعيار رقم 700 في حالة إبداء رأي معدل من طرف محافظ الحسابات عندما يكون هناك رأي مع التحفظ أو رأي بالرفض أو استحالة إبداء الرأي حيث يعالج هذا المعيار كيفية صياغة شكل ومحتوى تقرير المدقق.

7. خاتمة:

مهنة التدقيق بالجزائر لها عدة إصلاحات أهمها المعايير الجزائرية للتدقيق والتي تعتبر ترجمة للمعايير الدولية للتدقيق، وذلك بهدف مواكبة متطلبات المهنة على الصعيد العالمي. وعليه، تجسدت هذه الدراسة لتبسيط الضوء على المعايير المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات الذي يعتبر حوصلة لما قام به من عمليات

فحص ورقابة، ولما دونه من نقاط سواء كانت إيجابية أو سلبية. والذي يوجهه إلى مستخدمي القوائم المالية وكل الأطراف المستفيدة من التقرير.

استنادا لما تم ذكره، ومن خلال المقابلات شبه الموجهة التي أجريت مع مجموعة من المهنيين من محافظي الحسابات فقد تبين أن المدقق وبالتحديد محافظ الحسابات يولي أهمية للتقرير الذي يعده في نهاية مهمة التدقيق وذلك من خلال اطلاعه على العناصر التي نص عليها المعيار رقم 700، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى. كما أن المهنيين المشاركين أشاروا إلى التزامهم بالواجبات المطلوبة المنصوص عليها في المعيار رقم 700 وذلك من خلال الالتزام بالنموذج الذي جاء به المعيار رقم 700 لشكل التقرير الذي يتم إعداده من قبل محافظ الحسابات، ومختلف العناصر التي يحتويها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. على ضوء ما سبق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك تطبيق ضمني للمعايير الجزائرية للتدقيق؛
- لا يوجد إلزامية للعمل بالمعايير الجزائرية للتدقيق لحد الآن نظرا لأنها صادرة على شكل مقررات.
- هناك التزام بالنموذج الذي جاء به المعيار رقم 700 لشكل التقرير الذي يتم اعداده من قبل محافظ الحسابات ومختلف العناصر التي يحتويها.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يقوم على تحديد مجموعة من القواعد والمعايير التي تساهم في إعداد تقارير التدقيق ذات جودة عالية؛
- المعيار رقم 705 الصادر حديثا ليكمل المعيار رقم 700 في حالة إبداء رأي معدل من طرف محافظ الحسابات عندما يكون هناك رأي مع التحفظ أو رأي بالرفض أو استحالة إبداء الرأي؛
- على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نقوم بصياغة التوصيات التالية:
- الاهتمام بموضوع تقارير محافظ الحسابات أكثر خاصة من قبل المهنيين والأكاديميين الناشطين في مجال التدقيق، والاطلاع بمستجدات المعايير الجزائرية للتدقيق.
- ضرورة الاهتمام بدراسة المعيار رقم 705 الصادر حديثا لأنه يدعم ويوضح المعيار رقم 700، من خلال تعزيز الدورات التدريبية وتنظيم ملتقيات علمية حول المعايير الجزائرية للتدقيق بصفة عامة والمعيار رقم 705 بصفة خاصة.

8. قائمة المراجع

1. أسماء عبايية، و رفيق بشوندة. (2021). الخدمات الاستشارية واستقلال محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية -حالة الجزائر-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17(العدد 25).
2. بوحفص رواني. (2023). واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل معايير التدقيق الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23(العدد 01).
3. خالد راغب الخطيب، و وآخرون. (2009). علم تدقيق الحسابات النظري والعملي (الإصدار الطبعة 01). الأردن: دار المستقبل.
4. رزق أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الاطار النظري) (الإصدار 01). الأردن: دار وائل للنشر.
5. عبد الرحمان بابنات، و ناصر دادي عدون. (2017). المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر-دراسة استكشافية-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04(العدد 02).
6. غسان فلاح المطارنة. (2009). تدقيق الحسابات المعاصر المعاصر الناحية النظرية (الإصدار 02). الأردن: دار المسيرة للنشر.
7. القانون 10-01. (2010). المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 42).
8. القانون التجاري. (2007). المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري. رئاسة الجمهورية الأمانة العامة .
9. القرار الصادر في 24 جوان 2014. (2014). يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(24).
10. محمد بوتين. (2008). المراقبة ومراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق (الإصدار الطبعة 03). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. محمد بوسماحة، و كمال برباوي. (2017). المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03(العدد 04).
12. محمد بوعبد ، و وآخرون. (2019). تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08(العدد 02).
13. المرسوم التنفيذي 11-32 الصادر في 27 يناير. (2011). متعلق بتعيين محافظي الحسابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 07).
14. المقرر 150. (2016). المعايير الجزائرية للتدقيق. وزارة المالية 11 أكتوبر 2016.

الملحق رقم 01: نموذج تقرير محافظ الحسابات حسب المعيار NAA 700

الملاحق: نموذج تقرير المدقق حول الكشوف المالية المعدة وفق المرجع المحاسبي المطبق

المدقق المستقل:.....

المرسل إليه المناسب:.....

لقد قمنا بمراجعة الكشوف المالية المرفقة للشركة "س" بما في ذلك الكشوف التالية (بتاريخ الإقفال أو الفترة التي يغطيها التدقيق): الميزانية، حساب النتائج، بيان التغييرات في الأموال الخاصة، كشف سيولة الخزينة والملحق.

مسؤولية المسيرين الاجتماعيين المتعلقة بالكشوف المالية

يعد المسيرون الاجتماعيون مسئولين عن الإعداد و العرض الصحيح للكشوف المالية وفق النظام المحاسبي و المالي، و كذلك على المراقبة الداخلية التي يعتبرونها ضرورية لإعداد الكشوف المالية خالية من الاختلالات المعترية، سواء أكانت صادرة عن الغش أو نتيجة عن الأخطاء .

مسؤولية المدقق

مسؤوليتنا هي التعبير عن رأينا حول الكشوف المالية على أساس تدقيقنا. قمنا بالتدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق.

تستوجب منا هذه المعايير الالتزام بالقواعد الأخلاقية، تخطيط و أداء التدقيق قصد الحصول على الضمان المعقول لكشوف مالية خالية من الإختلالات المعترية.

يستدعي التدقيق وضع حيز التنفيذ لإجراءات قصد جمع عناصر مقنعة متعلقة بالمبلغ و المعلومات الواردة في الكشوف المالية.

اختيار الإجراءات الموضوعية نابع عن الحكم الخاص للمدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر أن تتضمن الكشوف المالية اختلالات معترية سواء أكانت صادرة عن الغش أو نتيجة عن أخطاء.

بإجراء هذا التقييم للمخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار المراقبة الداخلية للكيان و المتعلقة بإعداد و عرض الكشوف المالية بشكل صحيح قصد تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للتدقيق، و ليس بغاية إيداء الرأي حول فعالية نظام المراقبة الداخلية للكيان.

يتمثل التدقيق كذلك في تقدير ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة، عقلانية التقديرات المحاسبية المعدة من طرف الإدارة و عرض مجمل الكشوف المالية.

نعتبر العناصر المقدمة المجمعة كافية و ملائمة لتأسيس رأينا.

الرأي حول الكشوف المالية المعدة وفقا لمرجع يستند على مبدأ العرض الصحيح و العاطفة

برأينا الكشوف المالية للمؤسسة "س" بعنوان النشاط المقتل بتاريخ 31 ديسمبر 200، منظمة و تعرض بصديق، و في جميع جوانبها المعترية (أو تعطي الصورة الوافية)، الوضعية المالية للمؤسسة "س" بتاريخ 31 ديسمبر 200، و كذلك النجاح المالية و سيولة الخزينة للسنة المالية المقفلة بهذا التاريخ، وفقا لتنظام المحاسبي المالي.

تقرير حول التزامات قانونية و تنظيمية أخرى

[محتوى و شكل هذا الجزء من تقرير المدقق، يتغير حسب طبيعة الالتزامات الخاصة به]

[هوية و توقيع المدقق]

[تاريخ التقرير]

[عنوان المدقق]

الملحق رقم 02: دليل مقابلة عينة محافظي الحسابات في الجزائر

الموضوع الرئيسي: متطلبات اعداد تقرير محافظ الحسابات في الجزائر على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق NAA 700 -دراسة حالة عينة من المهنيين-

الموضوع الفرعي الأول: إصلاحات مهنة التدقيق

السؤال الأول: هلا حدثتني عن أهم النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر؟

السؤال الثاني: هل انتم على دراية بهذه الإصدارات و المضامين التي يحتويها كل معيار؟

السؤال الثالث: بصفتكم محافظ حسابات هلا حدثتني عن مستوى تطبيق معايير التدقيق التي تم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة في الوسط المهني الجزائري؟

السؤال الرابع: هل لنا أن نعرف أهم الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق ؟

الموضوع الفرعي الثاني: تقارير محافظ الحسابات

السؤال الأول: هل لك أن تحدثنا عن الملفات الضرورية التي يمسكها محافظ الحسابات أثناء أدائه لمهمته؟

السؤال الثاني: هلا حدثتني عن أنواع التقارير التي يعدها محافظ الحسابات أثناء أدائه للمهمة و النصوص القانونية التي تنظمها؟

الموضوع الفرعي الثالث: تقرير محافظ الحسابات على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق NAA700

السؤال الأول: هل لديكم اطلاع على مضمون المعيار NAA 700

السؤال الثاني: هل تلتزمون بتطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 عند إعداد التقرير السنوي للتعبير عن الرأي؟

السؤال الثالث: هل هناك حاجة إلى إصدار معايير أخرى تدعم المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 ؟